



مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات

فلسطين اليوم

نشرة إخبارية إلكترونية يومية تعنى بالشأن الفلسطيني

رئيس التحرير: د. باسم القاسم
مدير التحرير: وائل وهبة

العدد: 6029

التاريخ: الثلاثاء 2023/1/10

الفبر الرئيسي



الاحتلال ينقل مروان البرغوثي و70
أسيراً إلى العزل المشدد في نفحة

... ص 3

أبرز العناوين



اشتية: سيناريو انهيار السلطة الفلسطينية بات وشيكاً

صحيفة إسرائيلية: حماس والجهد غيرتا نهجها في تجنيد المقاومين

"إسرائيل": تشريع سريع لسحب المواطنة والإقامة من الأسرى

ارتفاع وتيرة اعتداءات الاحتلال على الأقصى وهجمات المستوطنين تتزايد في الضفة

بابا الفاتيكان يدعو إلى الحفاظ على الوضع التاريخي القائم في القدس

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان

هاتف: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net

<u>السلطة:</u>	
4	2. اشتية: سيناريو انهيار السلطة الفلسطينية بات وشيكاً
5	3. "الشرق الأوسط": السلطة تهدد بتفعيل قرارات "المركزي" المتعلقة بإلغاء الاتفاقات مع "إسرائيل"
5	4. فتوح: حكومة نتنياهو المتطرفة تسعى لإنهاء الوجود الفلسطيني
5	5. خريشة: السلطة تتبادل الأدوار مع الاحتلال لقمع الحريات بالضفة
<u>المقاومة:</u>	
6	6. حماس: لم يطرأ أي تغيير على وضعنا في تركيا
6	7. صحيفة إسرائيلية: حماس والجهد غيرتا نهجها في تجنيد المقاومين
7	8. حماس: اجتماع "منتدى النقب" إصرار على خطيئة التطبيع مع الاحتلال
7	9. القوى الوطنية والإسلامية تطالب السلطة بوقف ملاحقاتها بالضفة
8	10. انفجار بقاعدة للجيش الإسرائيلي في جنين وهجوم على حاجز عسكري في قلنديا
8	11. "مجموعات برقين" و"شهداء الأقصى" تتبنيان المسؤولية عن عدة عمليات نوعية
<u>الكيان الإسرائيلي:</u>	
8	12. الكنيست الإسرائيلية تصادق بالقراءة الأولى على تمديد قانون "الأبارتهيد"
9	13. ليفين سيستهدف جهاز القضاء من خلال تعديل قانون أساس
10	14. كيف يسعى ليفين لضمان سيطرة الائتلاف على لجنة تعيين القضاة؟
11	15. غانتس يتهم نتياهو ب"قيادة انقلاب" ويحذر من "حرب أهلية"
<u>الأرض، الشعب:</u>	
12	16. ارتفاع وتيرة اعتداءات الاحتلال على الأقصى وهجمات المستوطنين تتزايد في الضفة
12	17. "إسرائيل": تشريع سريع لسحب المواطنة والإقامة من الأسرى
12	18. نقابة الصحفيين: 55 صحافياً فلسطينياً قتلوا برصاص الجيش الإسرائيلي منذ العام 2000
<u>عربي، إسلامي:</u>	
13	19. انطلاق أعمال "اللجنة التوجيهية" ومجموعات عمل "فوروم التطبيع" في أبو ظبي

	دولي:
13	20. بليكن وسوليفان إلى "إسرائيل" لترتيب زيارة ننتياهو
14	21. بابا الفاتيكان يدعو إلى الحفاظ على الوضع التاريخي القائم في القدس
	تقارير:
14	22. أرييه درعي... المتطرف ذو الأصول المغربية الذي أصبح الرجل الثاني في "إسرائيل"
	حوارات ومقالات
20	23. سيناريوهات 2023: تصعيد نسبي أم انهيار شامل؟... هاني المصري
28	24. التصويت الأممي لصالح فلسطين... د. محمد علي السقاف
31	كاريكاتير:

١. الاحتلال ينقل مروان البرغوثي و 70 أسيراً إلى العزل المشدّد في نفحة

رام الله: قال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير حسين الشيخ، إن سلطات الاحتلال نقلت الأسير القائد مروان البرغوثي و 70 أسيراً آخر من زنازين معتقل "هداريم" إلى العزل المشدّد في معتقل "نفحة". وأضاف الشيخ، يأتي ذلك في اطار حملة منظمة ضد الأسرى من قبل وزير ما يسمى الأمن القومي الاسرائيلي بن غفير، حيث سبق وأعلن الأخير عن نيته اتخاذ إجراءات مشددة ضد الأسرى الفلسطينيين.

بدورها، قالت حركة فتح إنّ نقل سلطات الاحتلال للقائد مروان البرغوثي ومعه العشرات من الأسرى، يأتي ضمن سياسة مُمنهجة تتفّذها حكومة الاحتلال المكوّنة من الفاشيين الجدد، مؤكّدة أنّ هذه الإجراءات القمعيّة والإرهابيّة لن تكون إلّا سهمًا يرتدّ إلى الاحتلال ومنظومته الإرهابيّة. وأضافت حركة "فتح"، في بيان، الإثنين، أنّ القائد البرغوثي ومعه الأسرى في معتقلات الاحتلال سيجابهون هذه الإجراءات القمعيّة بإرادة لا تلتين، مبينة أنّ الحركة الأسيرة متوحدة أمام إرهاب الاحتلال وقمعه. وبيّنت الحركة أنّ تحرير الأسرى أولويّة وطنيّة لدى القيادة الفلسطينيّة.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2023/1/9

٢. اشتية: سيناريو انهيار السلطة الفلسطينية بات وشيكاً

ذكرت الشرق الأوسط، لندن، 2023/1/10، من رام الله-كفاح زيون: حذر رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية من أن سيناريو انهيار السلطة بات وشيكاً، بعد سلسلة من العقوبات التي فرضتها الحكومة الإسرائيلية عليها، آخرها قرار اقتطاع 139 مليون شيكل (40 مليون دولار) من عائدات الضرائب الفلسطينية. وقال اشتية في حديث مع صحيفة «هآرتس» العبرية، إن قرار اقتطاع الأموال لصالح عائلات قتلى العمليات، بالإضافة إلى مواصلة اقتطاع قيمة مماثلة للرواتب التي تدفعها السلطة للأسرى والشهداء يشكل مسامراً إضافياً في نعش السلطة الفلسطينية. واتهم الحكومة الإسرائيلية بشن حرب على السلطة، وقال: «لنقرأ الخريطة بشكل واضح، زيادة البناء في المستوطنة إلى جانب عزل مدينة القدس عن الضفة وضم مناطق (ج)، والآن جاء دور تدمير السلطة، هذه هي الخطة التي تعمل حكومة إسرائيل بناءً عليها». ورفض اشتية الاتهام الإسرائيلي بأن الخطوات الأخيرة في الأمم المتحدة خطوات أحادية الجانب من السلطة الفلسطينية، وبناءً عليه تم اقتطاع الأموال، معقياً: «الاحتلال كله أحادي الجانب، والبناء في المستوطنات أحادي الجانب، وكل شيء أحادي الجانب».

وأضافت وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2023/1/9، من رام الله: شدد رئيس الوزراء في كلمته بمستهل جلسة الحكومة الإثنين، في رام الله، على أن أعمال القرصنة والنهب والانتقام التي تمارسها السلطة القائمة بالاحتلال لن تنتهي شعبنا وقيادتنا عن المضي قدماً في نضالها السياسي والدبلوماسي والقانوني، فنحن لا نقايض حقنا في تقرير المصير وحريةنا بالأموال ولا بالامتيازات. وأوضح اشتية أن مجموع الاقتطاعات المتعلقة بمخصصات الأسرى والشهداء بلغ حوالي 2 مليار شيقل منذ بداية العام 2019 لغاية نهاية العام 2022، وبلغ مجموع الاقتطاعات المتعلقة بالصحة والكهرباء والمياه وغيره ما يقارب 1.6 مليار شيقل عن العام 2022 فقط. وأشار إلى أن حكومة الاحتلال اقتطعت ما مجموعه 350 مليون شيقل سنوياً بدل عمولة لتحويل أموالنا المستحقة لنا من المقاصة وتحويلها لنا، كما أنها تحتجز مستحققاتنا المرتبة على ضريبة المغادرة عبر الجسور والتي بلغت أكثر من مليار شيقل.

واعتبر رئيس الوزراء هذه الإجراءات حرباً جديدة على الشعب الفلسطيني ومقدراته وأمواله، وحرباً على السلطة الوطنية وبقائها وإنجازاتها، وهي بذلك تستهدف المشروع الوطني الفلسطيني برمته، هذه الاقتطاعات غير شرعية وغير قانونية، وهي إجراء أحادي الجانب ولا يخضع لإجراءات تدقيق من أي جهة فلسطينية أو دولية وهي مخالفة للاتفاقيات الموقعة معنا. ودعا رئيس الوزراء، الأشقاء

العرب إلى تطبيق قرارات القمم العربية المتعلقة بتفعيل شبكة الأمان المالي، واستئناف المساعدات لدولة فلسطين لتمكينها من مواجهة هذه الإجراءات الغاشمة.

٣. "الشرق الأوسط": السلطة تهدد بتفعيل قرارات "المركزي" المتعلقة بإلغاء الاتفاقات مع "إسرائيل"

تحذيرات أشتية التي لم تلقَ آذاناً صاغية في إسرائيل، جاءت في وقت نقل فيه الفلسطينيون لنظرائهم الأميركيين والإسرائيليين رسائل واضحة بأن استمرار هذه السياسة الإسرائيلية ستقابل بقرارات فلسطينية، بغضّ النظر عن النتيجة على الأرض وهي «انهيار السلطة». وقالت مصادر مطلعة لـ«الشرق الأوسط»، إن فحوى الرسائل تتضمن تهديدات بأن القيادة الفلسطينية ستفعل قرارات المجلس المركزي المتعلقة بإلغاء الاتفاقات مع إسرائيل وتجميد الاعتراف بها، حتى لو أدى ذلك إلى إجراءات إسرائيلية انتقامية ستقود إلى انهيار السلطة، وأن على الجميع أن يدفع ثمن تصرفاته والنتيجة التي لا يريدونها أحد بما في ذلك إسرائيل.

الشرق الأوسط، لندن، 2023/1/10

٤. فتوح: حكومة نتنياهو المتطرفة تسعى لإنهاء الوجود الفلسطيني

رام الله: قال رئيس المجلس الوطني روجي فتوح، إن الحكومة الإسرائيلية وضعت نصب أعينها إنهاء الوجود الفلسطيني، حتى تستطيع تنفيذ مخططاتها بالقدس والسيطرة على الأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية، وضم مناطق "ج" وتحويلها لكتل استيطانية. وأضاف فتوح في بيان له، الاثنين، إن هذه الحكومة المتطرفة تسعى لتحويل الصراع إلى صراع ديني يدخل المنطقة إلى دائرة من العنف، مشدداً على أن شعبنا وقيادته سيتصدون لكل ما تخطط له حكومة الاحتلال العنصرية. ودعا الى وحدة الموقف الفلسطيني ولم الشمل ووضع الخلافات جانبا للتصدي للإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف الوجود الفلسطيني.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2023/1/9

٥. خريشة: السلطة تتبادل الأدوار مع الاحتلال لقمع الحريات بالضفة

طولكرم-غزة/ محمد الصفدي: اتهم النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة، أمس، السلطة في رام الله بـ تبادل الأدوار مع الاحتلال الإسرائيلي، لقمع الحريات وحقوق الإنسان بالضفة الغربية. وقال خريشة في تصريح لصحيفة "فلسطين": "أصبحنا نعيش ظرفاً غاية في الصعوبة والتعقيد، بفعل تغييب المجلس التشريعي، والتفرّد بالتشريعات (من السلطة)، ومصادرة الحريات،

والملاحقة، والاعتقال السياسي، وهذا كله يصبُّ في مصلحة الاحتلال". وأضاف: "لم يبقَ في فلسطين أي مؤسسة منتخبة، وبالتالي حقوق الإنسان تتعرض لانتهاكات كثيرة، ليس من طرف الاحتلال فقط، بل من الطرف الفلسطيني في الضفة الغربية، عبر الاعتقالات والملاحقات السياسية وكبت الحريات ومنع التظاهر".

فلسطين أون لاين، 2023/1/9

٦. حماس: لم يطرأ أي تغيير على وضعنا في تركيا

رام الله: قال الناطق باسم حركة «حماس» حازم قاسم، إن أي تغيير لم يطرأ على علاقة الحركة بالسلطات التركية، حتى بعد التقارب الإسرائيلي - التركي الأخير، وإن كل ما يُنشر عن تضيق الخناق على مسؤولي الحركة وعناصرها هناك أو ترحيلهم، «مجرد إشاعات إسرائيلية لها أهدافها». وشدد قاسم في تصريح لـ«الشرق الأوسط»، على أنه «لم يطرأ أي تغيير على وضع الحركة في ساحة تركيا، وأن ما نشرته (هآرتس) ينضوي في إطار الإشاعات والأكاذيب». لافتاً إلى أن «حماس» منتبهة لمحاولة إسرائيل القديمة والمستمرة في ضرب علاقتها بحلفائها، «بما في ذلك خلق بيئة ضاغطة ضد (حماس) وقوى المقاومة الأخرى في كل الساحات والجبهات». وأن «حماس» حريصة على علاقتها مع الجميع وتتصرف وفق ذلك. وسخر قاسم من تركيز إسرائيل على تنقل مسؤول مثل العاروري في أكثر من دولة، «بناءً على الضغوط الإسرائيلية ضد الدول». وقال إن شخصاً مثله من الطبيعي أن يتحرك بهذه الطريقة، «في النهاية الاعتبارات الخاصة ب(حماس) هي التي تحدد كيف تتحرك وأين ومتى». وأن تركيا «لم تطلب أي شيء من الحركة ولا يوجد أي تغيير أجرته الحركة هناك على نشاطها».

الشرق الأوسط، لندن، 2023/1/10

٧. صحيفة إسرائيلية: حماس والجهد غيرتا نهجها في تجنيد المقاومين

رام الله/ "القدس العربي": نشرت صحيفة "هآرتس" في مقال لمعلقها العسكري عاموس هرتيل، أن حماس والجهد غيرتا نهجها في تجنيد المقاومين في الضفة الغربية. وادعى هرتيل أن حركتي حماس والجهد، بعدما كانتا تُجندان خلايا وفق خلفيات أيديولوجية تتوافق مع كل منهما، أصبحتا الآن تقدمان الدعم لأي جهة تريد شن عمليات ضد الاحتلال دون فرض شروط أيديولوجية. ورأى هرتيل، أن من الصعب حالياً توصيف الواقع الذي ينتظر وزير الجيش الجديد يوآف غلانت، ورئيس أركان الجيش الجديد أيضاً هرستي هليفي، فالعمليات تتصاعد، والمنظومة الأمنية تميل للحديث عن

فترات متغيرة ومتواصلة، يتصاعد خلالها "العنف" بقوة نسبياً، ومن الصعب تقدير موعد نهايته، كما أن ضعف السلطة الفلسطينية المتفاقم والصراع على خلافة محمود عباس، قد يدفع "إسرائيل" في النهاية إلى شن عملية عسكرية واسعة النطاق في شمال الضفة الغربية، خاصة في جنين. وأشار إلى أن المستوى العسكري "المهني" كان يرفض دعوات اليمين لتنفيذ اجتياح كبير للضفة الغربية بحجة أنه لا يوجد مبرر لذلك، لكن التساؤل الآن إن كان سيتغير اتخاذ القرار بعد عودة اليمين إلى الحكم.

القدس العربي، لندن، 2023/1/9

٨. حماس: اجتماع "منتدى النقب" إصرار على خطيئة التطبيع مع الاحتلال

عبرت حركة حماس، عن رفضها لعقد اللقاءات التحضيرية لاجتماع "منتدى النقب" التطبيعي في أبو ظبي، أمس الإثنين، بمشاركة دول عربية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي. وقال الناطق باسم الحركة حازم قاسم، إن استمرار عقد اللقاءات التحضيرية لما يسمى "منتدى النقب" التطبيعي، والتي كان آخرها في دولة الإمارات بمشاركة الكيان الصهيوني و دول من المنطقة، إصرار على خطيئة التطبيع مع الاحتلال، خصوصاً "في ظل حكومة الاحتلال الفاشية العنصرية". واعتبر قاسم في تصريح صحفي، أن اللقاء التطبيعي "يشجع حكومة الاحتلال على تصعيد عدوانها على شعبنا ومقدساتنا وأسرانا".

فلسطين أون لاين، 2023/1/10

٩. القوى الوطنية والإسلامية تطالب السلطة بوقف ملاحقاتها بالضفة

الخليل: طالبت لجنة المتابعة للقوى الوطنية والإسلامية، أجهزة أمن السلطة بوقف استدعاءاتها وملاحقاتها واعتقالاتها السياسية في الضفة الغربية، مؤكدة أن هذه الخطوة تمثل مطلباً أساسياً ومركزاً لتحقيق الوحدة الوطنية في مواجهة الحكومة الصهيونية الفاشية الجديدة. وطالبت اللجنة بالإفراج فوراً عن جميع المعتقلين الذين تم اعتقالهم على خلفية نضالية أو سياسية في الضفة الغربية، وإطلاق يد شعبنا ومقاومته ومنحها الغطاء اللازم سياسياً ولوجستياً ومعنوياً. ورصد نشطاء وجود نحو 60 معتقلاً سياسياً في سجون السلطة بالضفة الغربية، معظمهم من نابلس والخليل وبيت لحم.

المركز الفلسطيني للإعلام، 2023/1/9

١٠. انفجار بقاعدة للجيش الإسرائيلي في جنين وهجوم على حاجز عسكري في قلنديا

قال مراسل الجزيرة إن انفجارا هز مساء الاثنين قاعدة عسكرية تابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي شمالي الضفة الغربية، كما تعرض حاجز قلنديا لهجوم بعبوة ناسفة. وذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي إن الانفجار وقع داخل قاعدة "أفنيه حيفتس" في منطقة جنين وأدى لتدمير غرف القيادة، دون وقوع إصابات. وبينما قال متحدث عسكري إسرائيلي إنه يجري التحقيق في سبب الانفجار، نقل موقع "والا" العبري عن مصدر عسكري أن فرضية حدوث هجوم على المعسكر مستبعدة.

وفي تطور آخر، أغلقت قوات الاحتلال الإسرائيلي حاجز قلنديا بين القدس ورام الله وذلك بعد تعرضه لهجوم بعبوة ناسفة من صنع محلي. وأفاد شهود عيان أن العبوة ألقيت نحو جنود الاحتلال. في المقابل، قالت كتائب شهداء الأقصى، إن مقاتليها هاجموا الحاجز وألقوا العبوة ثم انسحبوا.

الجزيرة.نت، 2023/1/9

١١. "مجموعات برقين" و"شهداء الأقصى" تتبنيان المسؤولية عن عدة عمليات نوعية

جنين: أكدت سرايا القدس - مجموعات برقين، وكتائب شهداء الأقصى، المسؤولية عن عدة عمليات نوعية نفذها المجاهدون على امتداد الشريط الحدودي بين جنين والأراضي المحتلة. وقالت مجموعات برقين في أول ظهور لها، أن العمليات تنوعت وانفردت وكانت على امتداد الشريط الحدودي الفاصل بين جنين والأراضي المحتلة. وشددت على أن "ضربات المجاهدين من الجلمة شرقاً حتى دوتان وشاكير غرباً تثبت لهذا العدو أننا مستمرين في الجهاد والمقاومة".

وكالة سما الإخبارية، 2023/1/9

١٢. الكنيست الإسرائيلية تصادق بالقراءة الأولى على تمديد قانون "الأبارتهايد"

صادقت الهيئة العامة للكنيست الإسرائيلية، بعد منتصف الليلة الماضية، بالقراءة الأولى على تمديد سريان أنظمة الطوارئ التي تفرض القانون الإسرائيلي على المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، والمعروف بتسمية قانون "الأبارتهايد". حيث أيد مشروع القانون 58 عضو كنيست من الائتلاف والمعارضة، وعارضه 13 عضو كنيست.

وجرى تحويل مشروع القانون إلى لجنة "الخارجية والأمن" التابعة للكنيست، من أجل إعداده للقراءتين الثانية والثالثة.

وكانت حكومة "بينيت - لبيد" السابقة قد فشلت في تمرير هذا القانون العام الماضي، بسبب انشاقات ورفض المعارضة حينها برئاسة بنيامين نتنياهو تأييد التمديد؛ بهدف إخراجها، وهو ما أدى لاحقاً إلى سقوطها.

وأيد حزبان من المعارضة، هما: "ييش عتيد"، برئاسة يائير لبيد، و"المعسكر الوطني"، برئاسة بيني غانتس تمديد قانون "الأبارتهايد"، فيما عارضته الأحزاب العربية وحزب العمل، الذي أيد هذا القانون العنصري العام الماضي.

ويمنح قانون "الأبارتهايد" إسرائيل صلاحيات سجن فلسطينيين داخل إسرائيل، رغم أن القانون الدولي يحظر على دولة الاحتلال سجن سكان يقعون تحت الاحتلال خارج منطقتهم.

ورغم أنه بموجب القانون الإسرائيلي ليس بالإمكان سجن شخص حكم عليه في مكان خارج إسرائيل، مثل محاكم الاحتلال العسكرية في الضفة، إلا أن قانون "الأبارتهايد" يشمل بنداً يتيح سجن الفلسطينيين في سجون داخل إسرائيل.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2023/1/9

١٣. ليفين سيستهدف جهاز القضاء من خلال تعديل قانون أساس

يعتزم وزير القضاء الإسرائيلي، ياريف ليفين، إلغاء "حجة عدم المعقولية" التي تستخدمها المحكمة العليا من أجل إلغاء قرارات سلطات، وخاصة الحكومة، إثر تناقضها مع قوانين أساس تعتبر دستورية، من خلال تعديل "قانون أساس القضاء"، وبحيث ينص التعديل على أن "المحكمة لا تتدخل بقرارات الحكومة من خلال دوافع معقولية ترجيح الرأي"، وفق ما ذكر موقع "واللا" الإلكتروني اليوم، الإثنين.

واستعرض ليفين، يوم الأربعاء الماضي، خطته لتقييد صلاحيات المحكمة العليا واستهداف جهاز القضاء عموماً، وأطلق عليها تسمية "إصلاحات قضائية"، شملت إلغاء "ذريعة عدم المعقولية" وتغيير تركيبة لجنة تعيين القضاة بحيث لا يكون فيها مندوبين عن نقابة المحامين وثلاثة مندوبين عن جهاز القضاء وثمانية سياسيين من الكنيست والحكومة. كذلك شملت الخطة سن قانون يمنع المحكمة العليا من شطب قانون سنه الكنيست بسبب تناقضه مع قوانين أساس. وذلك إلى جانب تعيين مستشارين قضائيين في الوزارات يكونون موالين للوزير.

عرب 48، 2023/1/9

١٤. كيف يسعى ليفين لضمان سيطرة الائتلاف على لجنة تعيين القضاة؟

كشف تقرير صحفي، مساء الأحد، أن المرحلة الأولى من التغييرات التي يعتزم وزير القضاء الإسرائيلي، ياريف ليفين، إحداثها في الجهاز القضائي، وتهدف لتقويض صلاحيات المحكمة الإسرائيلية العليا، تشمل إجراء تعديل على تشكيلة لجنة اختيار القضاة، بما يضمن السيطرة المطلقة للائتلاف الحاكم على اللجنة المسؤولة عن تعيين كافة القضاة في المحاكم الإسرائيلية، بما في ذلك قضاة المحكمة العليا.

وأفاد التقرير الذي أوردته القناة 12 الإسرائيلية، بأن خطة ليفين تشمل توسيع لجنة اختيار القضاة عبر زيادة عدد أعضائها من 9 إلى 11 عضواً. وسيتم إلغاء تمثيل نقابة المحامين في اللجنة (ممثلان)، على أن يحل مكانهما ممثلان "عن الجمهور" تعينهما الحكومة.

كما ستضم اللجنة وزيراً إضافياً، وعضواً آخر عن الكنيست، علماً بأن التشكيلة الحالية للجنة تضم: وزير القضاء (رئيس اللجنة)، ورئيس المحكمة العليا، ووزيراً إضافياً (غير وزير القضاء)، وقاضيين من المحكمة العليا، وعضوي كنيست، وممثلين عن نقابة المحامين.

وتضمن التشكيلة الجديدة للجنة، التي ستضم ثلاثة وزراء (وزير القضاء ووزيران إضافيان)، وممثلين عن الائتلاف في الكنيست، وممثلاً عن المعارضة في الكنيست، وثلاثة قضاة، وممثلين عن "الجمهور" يعينهما وزير القضاء، للائتلاف الحكومي، أغلبية دائمة للائتلاف الحاكم في تشكيلة اللجنة.

ولإصدار قرار بتعيين قضاة في المحكمة الإسرائيلية العليا، يجب على اللجنة اتخاذ قرارها بالموافقة على القضاة المرشحين بأغلبية 7 أعضاء على الأقل، وفي ظل سيطرة ممثلي الائتلاف الحكومي على تشكيلة اللجنة عبر تمثيلهم بواسطة خمسة سياسيين وممثلين عن الجمهور، سيتمكن الائتلاف من تعيين أي قاضٍ يختاره في المحكمة العليا.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم إلغاء التصويت السري لاختيار ممثلي الكنيست في عضوية اللجنة، بحيث يمثل الكنيست تلقائياً في اللجنة رئيس لجنة الكنيست ورئيس لجنة الدستور والقانون والقضاء (عن الائتلاف)، بالإضافة إلى رئيس لجنة رقابة الدولة (عن المعارضة).

وبضمان هذه الأغلبية، سيكون باستطاعة حكومة بنيامين نتنياهو الحالية، أو أي حكومة مقبلة، تعيين أي قاضٍ تريده في المحكمة العليا، وإلغاء حق النقض (الفيتو) الذي كان يحظى به القضاء في اللجنة حتى لو نسق القضاء في اللجنة (ثلاثة قضاة) مواقفهم مع ممثل المعارضة.

كما تنص خطة ليفين أن رفع الأغلبية المطلوبة لاتخاذ المحكمة العليا قرارا بإلغاء أو شطب قوانين يسنها الكنيست، إلى 12 من أصل 15 قاضياً، على أن تجتمع المحكمة العليا بكامل هيئتها. في حين سيكون باستطاعة الكنيست إبطال أوامر صدرت عن المحكمة العليا بإلغاء قوانين، بأغلبية 61 عضواً في الكنيست.

عرب 48، 2023/1/9

١٥. غانتس يتهم نتنياهو بـ"قيادة انقلاب" ويحذر من "حرب أهلية"

تل أبيب: اتهم وزير الدفاع الإسرائيلي السابق بني غانتس، الإثنين، رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، بـ"قيادة انقلاب"، محذراً من أنه "يقود إلى حرب أهلية".

وتحت عنوان "أن الأوان للتظاهر"، كتب غانتس في تغريدة على تويتر: "نتنياهو يريد استغلال الأغلبية اللحظية وإشعال الصراع والكراهية بين الناس في المجتمع الإسرائيلي".

وأضاف "من الواضح أنه قرر وشركاؤه تدمير التوازنات وحرق المكابح والضغط على دواية البنزين في سباق نحو الهاوية".

وتابع غانتس "أود أن أقول لهم بأوضح صورة: نحن الذين نمثل غالبية الناس في هذه القضية الذين يعارضون الانقلاب".

وقال "أنا أخطب ناخبي أحزاب الائتلاف ولا سيما ناخبي الليكود. لم يصوت معظمكم للانقلاب، ومعظمكم يعارض تعيين السياسيين للقضاة حصرياً".

وكتب غانتس "أحتكم على الخروج والقتال من أجل ما تؤمنون به. ليس ضد نتنياهو ولا ضد الحكومة، ضد تفكيك الديمقراطية والتحرك الوحشي الجامح".

وتابع "بالنسبة لعامة الناس الذين يدعمون النضال، حان الوقت للخروج وإحداث زلزال في البلاد".

وقال غانتس، الذي حمل نتنياهو مسؤولية "حرب أهلية" قد تقع في البلاد، "نتنياهو، إذا وصلت مسيرتك، فستقع عليك مسؤولية حرب الأشقاء التي تدور رحاها في المجتمع الإسرائيلي".

القدس العربي، لندن، 2023/1/9

١٦. ارتفاع وتيرة اعتداءات الاحتلال على الأقصى وهجمات المستوطنين تتزايد في الضفة

نابلس-أريحا-الخليل-القدس/"القدس العربي": سعد المستوطنون من هجماتهم في مناطق متفرقة من الضفة الغربية حيث حرقوا مئات الدونمات في أريحا وجرفوا أراضي وسرقوا معدات زراعية في نابلس، وأخطرت قوات الاحتلال بهدم 5 منازل وردم 3 آبار في الخليل وداهمت اجتماعا لأولياء أمور طلبة القدس بهدف منع انعقاده.

واقترح أكثر من مئة مستوطن متطرف المسجد الأقصى من جهة باب المغاربة، بحماية مشددة من شرطة الاحتلال الإسرائيلي. وفي السياق حذر مختصون من ارتفاع وتيرة اعتداءات الاحتلال ومستوطنيه على المسجد الأقصى المبارك وخطورتها، ومواصلة جماعات الهيكل مخططاتها التهودية للمسجد الأقصى وصولاً للتقسيم الزمني والمكاني. وقال مدير مركز القدس للدراسات عماد أبو عواد في حديث صحفي إنه من المتوقع أن نشهد في الأيام القادمة المزيد من عمليات اقتحام المسجد الأقصى المبارك من الاحتلال ومستوطنيه.

القدس العربي، لندن، 2023/1/9

١٧. "إسرائيل": تشريع سريع لسحب المواطنة والإقامة من الأسرى

القدس - وكالات: قال رئيس الائتلاف ورئيس لجنة الكنيسة، أوفير كاتس، من حزب الليكود، أمس، إنه يعتزم دفع سن مشروع قانون يقضي بسحب المواطنة أو الإقامة من الأسرى الفلسطينيين بادعاء القيام بنشاط "إرهابي"، وأن هذا التشريع سيتم بشكل خاطف وخلال أسبوعين. وستجاوز تشريع هذا القانون الإجراءات المتبعة في سن قوانين، وبحيث لا يخضع لفترة انتظار ينص عليها النظام الداخلي للكنيسة بين المصادقات على القراءات المطلوبة. ويقضي مشروع القانون بسحب المواطنة في إسرائيل والإقامة في القدس المحتلة من "ناشط إرهاب يحصل على تعويض على تنفيذ عمل إرهابي" وفق ما ذكرت القناة 12 التلفزيونية.

الأيام، رام الله، 2023/1/10

١٨. نقابة الصحفيين: 55 صحافيا فلسطينيا قتلوا برصاص الجيش الإسرائيلي منذ العام 2000

رام الله / عوض الرجوب: قُتل 55 صحافيا فلسطينيا على يد الجيش الإسرائيلي منذ العام 2000 ولغاية الآن، فيما جرى تسجيل أكثر من 900 انتهاك خلال العام 2022؛ حسب ما أفادت نقابة الصحفيين الفلسطينيين خلال مؤتمر صحفي عقد، الإثنين، إذ عرضت فيه تقريرها السنوي لأبرز الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية. وقال نقيب الصحفيين ناصر أبو بكر، إن "55 صحافيا قتلوا

برصاص الجيش الإسرائيلي أو القصف منذ 2000"، لافتاً إلى مقتل صحافيتين خلال عام 2022 هما شيرين أبو عاقلة مراسلة قناة الجزيرة، وغفران وراسنة. وأوضح أبو بكر أن "أكثر مدينة شهدت اعتداءات إسرائيلية هي مدينة القدس (..) لمنع نقل حقيقة ما تتعرض له المقدسات الإسلامية والمسيحية". وأشار نقيب الصحفيين إلى تحرك النقابة دولياً إلى جانب الاتحاد الدولي للصحافيين للوصول إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وكالة الاناضول للانباء، 2023/1/9

١٩. انطلاق أعمال "اللجنة التوجيهية" ومجموعات عمل "فوروم التطبيع" في أبو ظبي

وام: انطلقت أمس الاثنين أعمال الاجتماع الأول لمجموعات عمل منتدى النقب في أبو ظبي بحضور مسؤولين من الدول الست الأعضاء التي تضم دولة الإمارات والبحرين ومصر والمغرب والولايات المتحدة وإسرائيل، لمواصلة إنشاء جسور التواصل والحوار وتعزيز التعايش السلمي في جميع أنحاء المنطقة.

وتعتبر هذه الاجتماعات والتي تستمر لمدة يومين، استكمالاً لما تم الاتفاق عليه خلال الاجتماع الوزاري الذي عقد في مارس 2022 في النقب، حيث يهدف المنتدى إلى تعزيز التعاون بين الدول وتحقيق مصالح شعوب المنطقة، بما فيها الشعب الفلسطيني، حيث تواصل دولة الإمارات دعمها للشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة المتمثلة في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

الخليج، الشارقة، 2023/1/10

٢٠. بليكن وسوليفان إلى "إسرائيل" لترتيب زيارة نتياهو

مع تراكم التساؤلات الأميركية حول سياسة الحكومة الإسرائيلية، والمخاوف المتزايدة من تبعات هذه السياسة، أعلن في كل من تل أبيب وواشنطن، أن كلاً من وزير الخارجية أنتوني بليكن، ومستشار الأمن القومي جيك سوليفان، سيصلان إلى إسرائيل في بحر الشهر الجاري، للتداول مع المسؤولين فيها حول القضايا التي تجمع الحكومتين أو تفرقهما، وكذلك الإعداد للزيارة الرسمية التي سيقوم بها رئيس الوزراء بنيامين نتياهو إلى البيت الأبيض، للقاء الرئيس جو بايدن، الشهر المقبل. وقالت مصادر سياسية في تل أبيب، إن لدى الإدارة الأميركية مخاوف كبيرة من سياسة حكومة نتياهو ووزرائه، والقوانين التي تمرر، والتصريحات التي يدلون بها، والممارسات الميدانية أيضاً.

وأكد مصدر دبلوماسي في تل أبيب، أن القلق لا يقتصر على الإدارة الأميركية؛ بل يتعداها إلى دول عربية وأوروبية عديدة.

الشرق الأوسط، لندن، 2023/1/10

٢١. بابا الفاتيكان يدعو إلى الحفاظ على الوضع التاريخي القائم في القدس

دعا بابا الفاتيكان فرانسيس، إلى الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس. وأعرب البابا فرانسيس لدى لقائه السنوي مع السلك الدبلوماسي المعتمد لدى حاضرة الفاتيكان لمناسبة أعياد الميلاد ورأس السنة الجديدة، عن قلقه لزيادة وتيرة العنف، ما أدى لمزيد من الضحايا. وشدد على أن المدينة المقدسة هي للديانات السماوية الثلاث، وهي الأكثر تضررا من هذا العنف، متذكرا أن اسم القدس يعيد الى الأذهان صورتها الحقيقية، التي يجب أن تكون ملتقى للسلام وليس مسرحا للصراع كما هو اليوم.

وأعرب البابا فرانسيس عن ثقته التامة بأن تصبح القدس مكانا ورمزا للقاء والأخوة وممارسة العبادة والصلاة بحرية وسلام في الأماكن المقدسة، على أساس استمرارية وضمن الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم للأماكن المقدسة.

وتمنى أن يعود الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي إلى الحوار مباشرة من أجل تنفيذ رؤية الدولتين بكل أبعادها وضمن القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية للأمم المتحدة ذات الصلة.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)، 2023/1/9

٢٢. أرييه درعي... المتطرف ذو الأصول المغربية الذي أصبح الرجل الثاني في "إسرائيل"

15 يونيو/حزيران 2002، اصطف مجموعة من أعضاء حزب "شاس" الديني الحريدي أمام سجن "معسياهو" في مدينة الرملة المحتلة في انتظار إطلاق سراح رجل حزبهم القوي "أرييه مخلوف درعي"، الذي كان قد أمضى لتوّه ثلثي مدة عقوبته البالغة ثلاث سنوات في تهم تتعلق بالاحتلال والرشوة وانتهاك الثقة خلال توليه مناصب عليا. ورغم أن حرارة الاستقبال لم تكن ذاتها التي حازها درعي حين دخل السجن، حيث سار معه الآلاف حينئذ نحو البوابة مُرّدين شعارات حول براءته ومُصرّين على أن قضيته مُدبّرة بدافع الاضطهاد الطائفي، فإن ذلك لم يفت في عضد الرجل على

ما يبدو، إذ إنه آمن بقدرته على العودة إلى الحياة السياسية من جديد، وهي معركة لا يزال يخوض غمارها حتى اللحظة.

لطالما عرف الإسرائيليون رئيس حزب شاس بأنه رجل يفعل ما يريد. وبينما تزداد هيمنة اليمين اليهودي المتطرف على الحياة السياسية الإسرائيلية، فإن درعي صاحب سجل الأحكام الجنائية، والنفوذ السياسي والديني، والقاعدة الشعبية بين صفوف يهود الطبقة العاملة المُتديّنين، بات واحدا من أقوى رجال السياسة الإسرائيلية الذين يتمسك بهم رئيس حزب الليكود ورئيس الحكومة الجديد "بنيامين نتنياهو". ورغم معارضة الادعاء العام الإسرائيلي لتعيين الرجل المتورط في الفساد والمحكوم عليه بالسجن لمدة عام مع إيقاف التنفيذ مطلع العام الماضي، أبقى نتنياهو أن ينصاع وعيّن درعي في منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والصحة، ومن ثمّ أصبح زعيم حزب شاس فعليا الرجل الثاني في إسرائيل.

المغربي الذي بنى "شاس" المتطرف

وُلد أرييه درعي في مدينة مكناس المغربية عام 1959 لأسرة ثرية من يهود المغرب، وحين بلغ التاسعة من العمر بعد حرب عام 1967، قرّرت عائلته الهجرة إلى دولة الاحتلال الصهيوني. وقد عانت عائلته اقتصاديا بعد انتقالها، ما دفع بها نحو إرسال ابنها إلى مدرسة داخلية دينية هربا من الواقع السيئ الذي عانت منه بعد توطيئها في عقار سكني متدني المستوى. وفي أثناء دراسته بالمدرسة الدينية، انخرط درعي في السياسة الإسرائيلية ومال فكريا إلى المزراحيم (يهود الشرق الأوسط) والسفارديم (يهود أيبيريا النازحين من إسبانيا والبرتغال في القرن الخامس عشر ممن استقر بهم المقام في منطقة البحر المتوسط ومنطقة البلقان)، الذين مثّلهم حزب "شاس" الديني، وهو حزب حريدي (أرثوذكسي متشدد) تأسس عام 1984 على يد "عوفاديا يوسف"، رجل الدين اليهودي ذي الأصل العراقي، الذي لا يزال الزعيم الروحي للحزب إلى يومنا هذا.

سرعان ما شبّ درعي وأضحى جنديا مُخلصا لحزب شاس، وفي عام 1988 حصل على أول مقعد وزاري بتقلده منصب وزير الداخلية، ليصبح بذلك أصغر وزير في تاريخ إسرائيل وهو دون الثلاثين من العمر، وقد بقي في منصبه حتى عام 1993. وعلى مدار التسعينيات، بات عمل درعي في تجمّعات حزب شاس لافتا للنظر، فقد ورّع المنشورات مع رفاقه، ونفّذ غارات دعائية في الليل لنشر ملصقات تُشوّه السياسيين الحريديم المنافسين لحزبه في شوارع إسرائيل. بيد أن تورطه في فضيحة فساد عام 2000 أودى به إلى أن حُكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات بعد إدانته بتلقي الرشوة

والاحتلال وخيانة الأمانة أثناء وجوده في منصب وزير الداخلية عام 1990، ففضى من عقوبته عامين تقريبا ثم أُطلق سراحه.

على مدار تلك السنوات، توطدت علاقة الحاخام عوفاديا يوسف بدرعي، فقد آمن الحاخام بالسياسي الشاب وجعل له مكانة كبيرة في حزب شاس حتى صار أحد أعمدة الحزب. وفي المقابل، قدّم درعي الغالي والنفيس لإنجاح تجربة الحزب، ويُنسب له الفضل في إيصاله إلى مستويات غير مسبوقه من التأثير السياسي خلال العقود الثلاثة الماضية. وقد بنى درعي الحزب ليكون آلة انتخابية عملاقة في التسعينيات تنافس حزب الليكود اليميني في معاقل المصوّتين له. على سبيل المثال، حصل الحزب عام 1996 على 10 مقاعد في الكنيست الإسرائيلي، ثم صَدَم الكثير عام 1999 بحصوله على 17 مقعدا. وحتى في الانتخابات الثلاثة التي خاضها الحزب بدون درعي في أعوام 2003 و2006 و2009، ظل حضور الحزب في الكنيست مستقرا عند 11 أو 12 مقعدا.

عاد درعي إلى السياسة عام 2013 وقاد حزب شاس من جديد، ثم عاد إلى منصبه في وزارة الداخلية عام 2016 بعد أن قضت محكمة إسرائيلية بأن إدانته السابقة لا تحرمه من حوز المنصب. ومع ذلك لم يُغلق ملف فساد درعي الذي أُعيد اتهامه عام 2018 بالاختلاس والحصول على ملايين في مخالفات ضريبية، علاوة على ضلوعه في نشاطات غسيل أموال وتعطيل الإجراءات القانونية. وفي هذه المرة ركّزت محاكمة درعي بالأساس على انتقال الرجل من شقة ذات غرفتين في حي فقير إلى شقة من سبع غرف في حي "هار نوف" في القدس المحتلة رفقة أولاده التسعة.

ورغم إنكار درعي لاتهامات بتحويل مئات الآلاف من أموال الدولة إلى منظمات يديرها أفراد من عائلته المباشرة، بالإضافة إلى الاحتلال الضريبي أثناء بيع شقق سكنية لشقيقه، فإن زعيم حزب شاس الأرثوذكسي المتطرف لم يُخف محاباته لعائلته، بل قال إنه سيؤمّن وظائف لأقاربه بالفعل، ونفّذ ذلك عندما أعلن حصول أفراد من عائلته على وظائف عليا في المنظمة الصهيونية العالمية والصندوق القومي اليهودي، حيث عُيّن نجله "يعقوب" عام 2020 رئيسا لقسم جمع الموارد والتراث في المنظمة الصهيونية العالمية، وفي الوقت نفسه، تمت ترقية شقيقه "شلومو"، نائب رئيس الصندوق القومي اليهودي، إلى منصب الرئيس المشارك للمنظمة.

درعي الذي يتحدّى كل شيء

في بداية أكتوبر/تشرين الأول الماضي، خرج درعي يتعهّد بأنه سيعمل مع حكومة يتأسسها بنيامين نتنياهو على تمرير تشريع يسمح له بأن يصبح وزيرا، ودكّر الإسرائيليين بأنه يستخدم طريقة نتنياهو

ذاتها في التصدي للنظام القضائي، إذ إن كليهما مُكَبَّل باتهامات الفساد السابقة. وقد كان درعي يقصد المادة السادسة من القانون الأساسي التي تنصُّ على أنه "لا يجوز للشخص المُدان بارتكاب جريمة جنائية والمحكوم عليه بالسجن أن يشغل منصب وزير لمدة سبع سنوات، إلا إذا قرر رئيس اللجنة الانتخابية أن الجريمة ليست فاضحة".

تعود حكاية درعي وأزمته مع المناصب الوزارية إلى خمس سنوات مضت، حين اتُّهم رئيس حزب شاس بالتهرُّب الضريبي، كما اتُّهم بالفساد بسبب علاقاته مع صندوق استثماري تقول المصادر إنه دَفَع لدرعي عمولات لجلب مستثمرين جدد، وإنه بمجرد عودته إلى الكنيست عام 2013 بعد أزمة تورُّطه الأولى تلقَّى 534 ألف شيكل بين عامي 2014-2015 دون الإبلاغ عن مسار المعاملة قانونياً. وبناء على هذه التُّهم أوصت شرطة الاحتلال بتقديم لوائح اتهام ضده باعتباره ارتكب احتيالا وخيانة أمانة، وعرقل إجراءات المحكمة، علاوة على المخالفات الضريبية. ولكن بعد أن أوصى المدعي العام آنذاك بتوجيه الاتهام إلى رئيس حزب شاس عام 2019، أُسْقِطَ العديد من التُّهم فيما بعد.

في نهاية المطاف، أُدين درعي فقط بتهمة التهرُّب الضريبي، واعترف في ديسمبر/كانون الأول الماضي بالذنب الموجه إليه، وأتى اعترافه جزءاً من صفقة سياسية انتهت بحصوله على عقوبة المراقبة وحُكْم بالسجن لمدة عام مع وقف التنفيذ وغرامة قيمتها 60 ألف دولار، واستقالته من عضوية الكنيست في يناير/كانون الثاني الماضي. وشملت الصفقة ألا يسعى المدعي العام الحالي وراء فضائح فساد جديدة يُمكن أن تمنعه من الترشُّح للكنيست المقبل، مع السماح له بالبقاء زعيماً للحزب.

ومع ذلك، لم يستسلم درعي بعد الصفقة أو يكتفي بمكاسبها المحدودة من وجهة نظره، فخرج زاعماً أنه تعرَّض للاضطهاد القانوني بسبب أصوله المغربية. وبعد يوم واحد فقط من إدانته الأخيرة التي أشار عقبها قاضي المحكمة المركزية في القدس إلى أن درعي "سيترك الحياة العامة"، خرج رجل شاس العنيد مؤكداً أنه سيقود حزبه في أي انتخابات مستقبلية في الكنيست، وأنه سيواصل رئاسته لاجتماعات الحزب وسيظل مُمثلاً لشاس في اجتماعات رؤساء حزب "الكتلة اليمينية" التي تُعقد في مكتب نتتياهو، كما عَجَّل بتكليف محاميه بإعداد وثيقة قانونية تركز على أن القانون الحالي يجب أن ينطبق على الأفراد المحكوم عليهم بالسجن الفعلي، وليس السجن مع وقف التنفيذ.

لا يعمل درعي وحده بطبيعة الحال، بل يقف وراءه حزبه بأكمله، فقد طالب شاس صراحة بتغييرات في القانون الأساسي الذي يمنع الشخص المُدان جنائيا والمحكوم عليه بالسجن من تولي منصب الوزارة، مُمهدًا الطريق لتولي درعي مناصب وزارية في الحكومة الحالية، وهو ما تمّ له بالفعل بتعيينه في حكومة نتتياهو. وفي تحرك آخر قدّم عضو الكنيست "موشيه أربيل" من حزب شاس مشروع قانون يجادل بأن منع أي شخص من الوزارة يعتمد على عقوبة السجن الفعلية فقط.

من جهة أخرى، وبينما قرّر نتتياهو أن يُشكّل حكومة يمينية خالصة لا تشمل المعتدلين، ازداد احتياجه إلى نفوذ حزب شاس، ومن ثمّ قرر حزبه بالفعل دراسة تعديل القانون الأساسي الذي يُحدّد معايير تقلد الوزارات، ليقصر القانون بوضوح على منع المحكوم عليهم بالسجن فعليا فقط من تولي المناصب الوزارية. هذا ويُعدّ تمرير مثل هذا القانون بالنسبة للمؤسسة القانونية في إسرائيل بمنزلة انتصار للحزب الديني وشركاء نتتياهو من الحريديم الذين يريدون تفكيك الكثير من سلطات المحكمة العليا في مساحات أخرى ذات بُعد أيديولوجي. فطالما اتّهمت تلك الكتلة ومؤيدوها القضاء الإسرائيلي باتباع أجندة يسارية، وإساءة استخدام سلطاتها للتدخل في تشريعات الكنيست، بل ويذهب حزب شاس وأحزاب أخرى في ائتلاف نتتياهو إلى ضرورة تمرير تشريع من شأنه أن يسمح للكنيست بتجاوز قرارات المحكمة العليا.

شاس العنيد في مواجهة القانون

في الخامس من يناير/كانون الثاني الحالي، انعقدت المحكمة العليا كي تنظر في صلاحية تولي درعي منصباً وزارياً من عدمه، بعد أن رفع عدد من منظمات المجتمع المدني قضية أمام المحكمة تحاجج فيها بأن وزارة درعي باطلة، وأن التعديل القانوني الذي مرّر لأجله باطل بالنظر إلى تفصيله على ظروف شخص بعينه، في سابقة تتنافى مع روح دولة القانون. في اليوم نفسه، وفيما بدا تجاهلاً للمحكمة وتقليلاً من شأنها، خضع نتتياهو لمنظار في المعدة أوجب تخديره جزئياً لوقت قصير، ومن ثمّ أُسندت مهامه مؤقتاً إلى درعي، الرجل الثاني الآن، ليصبح الرجل القائم بأعمال رئيس الوزراء لسويغات، ضارياً عرض الحائط باللغظ المثار حول قانونية وجوده في الحكومة.

ومع ذلك، بعد يومين فقط من تلك الواقعة، أظهر استطلاع للرأي أن 65% من الإسرائيليين يعارضون توليه منصباً وزارياً في ظلّ تُهم الفساد المُثبتة بحقه. ويُعدّ شاس في العموم رابع أكبر حزب في الكنيست، وقد حلّ خامساً من حيث نسبة التصويت بعد الليكود وحزب "هناك مستقبل" المُعارض، والائتلاف الصهيوني الديني وعلى رأسه "بن غفير" و"سموتريتش"، وحزب الاتحاد الوطني

المُعارض، حيث حصل شاس على 8.24% من أصوات الناخبين، ما يعني أن الطيف السياسي الذي يُمثله، رغم نجاحه في دخول الائتلاف والاستفادة من التحالف مع نتتياهو، لا يحظى بالضرورة بدعم كاسح في الشارع الإسرائيلي، فليست هناك موجة يمينية مؤيدة له -كما أثبت الاستطلاع الأخير- تُعزز موقفه في مواجهة المؤسسات القضائية والقانونية على غرار ما فعله ترامب مثلا في الولايات المتحدة أثناء رئاسته، أو ما فعله بنيامين نتتياهو نفسه مع قضايا الفساد التي اتُّهم بها خلال ولايته السابقة.

بيد أن معركة الائتلاف مع المحكمة العليا سارية على قدم وساق في ظل سجل أيديولوجي أوسع بين اليمين ومؤسسات الدولة التي يعتبرها اليمين منحازة إلى مفاهيم ليبرالية ويسارية. فقد قدّم وزير العدل في الحكومة مقترحا مُفصلا يوم 8 يناير/كانون الثاني يحدّد من سلطات المحكمة العليا عبر اشتراط موافقة أغلبية كبيرة من أعضائها كي تستطيع رد قوانين الكنيست وليس مجرد أغلبية بسيطة، ويمنح الكنيست صلاحية تجاوز رفض المحكمة لقوانينه بإمكانية إعادة تمريرها بعد إضافة تعديلات، ويعطي الحكومة السيطرة على لجنة اختيار أعضاء المحكمة نفسها، وهو ما اعتبرته صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" أبرز محاولة لإحداث تغيير جذري في نظام الحكم الإسرائيلي. ولا يعني هذا التحوّل تغييرا مؤسسيا فحسب، بل يعني أيضا تغييرا سياسيا يُثبّت الطيف السياسي على شاكلته الحالية، ويبتعد به أكثر وأكثر عن الإجماع التقليدي في السياسة الإسرائيلية، الذي طالما تقاسمه اليمين المحافظ ويسار الوسط، ويُعزّز اعتماد نتتياهو على تحالفه مع الأحزاب المتطرفة.

ثمّة دلائل بالفعل تؤكد أن درعي صار من أهم حلفاء نتتياهو، وأن له فضلا في تمكينه على مدار السنوات الماضية من توطيد تحالفه مع الأحزاب الأرثوذكسية المتشددة. وإلى جانب ذلك فإن درعي صار أكثر قبولا بكثير بالنسبة لنتتياهو من سموتريتش مثلا، الذي لا يرضخ لإرادة نتتياهو دوما. ويذهب بعض الإسرائيليين إلى أن نتتياهو يخطط لإنشاء منتدى أصغر يتألف منه ومن درعي ومن وزير الدفاع المستقبلي، ما يعني إمكانية تجاهل مجلس الوزراء الأمني الأوسع، الذي سيضم وزير الأمن القومي المتطرف "إيتمار بن غفير" واليميني المتطرف "سموتريتش" وزير المالية، ما يعزز مرة أخرى الآراء القائلة إن حكومة نتتياهو هذه عازمة على ضرب المعايير المؤسسية عرض الحائط لتمير مشروعها السياسي.

في نهاية المطاف، يبدو أن تزايد هيمنة اليمين المتطرف، وتصاعد دور شاس في الحياة السياسية بما يُمثّله من عقائد أرثوذكسية متطرفة قلما سُمح لها بتصدّر المشهد، وفي لحظة تضرب فيها تل

أبيب عرض الحائط بأي التزامات سابقة حيال حل القضية الفلسطينية، بل ويميل الإجماع السياسي اليميني فيها إلى تجاوز مفاهيم ليبرالية عديدة ساهمت في تشكيل دولة الاحتلال، كل ذلك يُنبئنا بأن المعركة ستزداد حِدَّةً بين درعي والمؤسسة القانونية، وبين ننتياهو وخصومه في الوسط واليسار السياسي، وأن الحكومة الحالية لعلها تُحدث شروخاً داخل المؤسسات التنفيذية والقضائية لم يسبق لها مثيل في تاريخ دولة الاحتلال، تُضاف إلى مُعضلاتها المتزايدة مع المقاومة الفلسطينية في غزة والضفة وعرب 48.

الجزيرة.نت، 2023/1/9

٢٣. سيناريوهات 2023: تصعيد نسبي أم انهيار شامل؟

هاني المصري

لا خلاف على أن هذا العام سيشهد تصعيداً، والجدال حول مستوى التصعيد، وهل سيشمل ضمّاً كاملاً، أم خطوات على طريق الضم، وهل سيشمل تهجيراً كبيراً أم جزئياً، وهل سيتم اعتماد التقسيم الزمني والمكاني، كما جرى في العام الماضي، أم ستقرض المساواة بتقسيم استخدام الأقصى بين المسلمين واليهود؟

ويعود ذلك إلى تولي حكومة متطرفة الحكم في إسرائيل، وهي تهدف إلى حسم الصراع مع الفلسطينيين، وليس إلى حله أو إدارته أو تقليصه، وتتصور أن بمقدورها تحقيق هذا الهدف؛ لأن الحقائق التي خلقتها الحكومات السابقة على الأرض، والأوضاع الفلسطينية والعربية والدولية تسمح بتحقيقه، فهي؛ أي الحكومة الكهانية، تراهن على أن ردود الأفعال على ما تخطط للقيام به يمكن احتواؤها، وهي تجادل أصلاً في أن اليمين الإسرائيلي أخطأ في السابق، ومنذ فترة طويلة، في تقدير ردود الأفعال الفلسطينية والعربية والدولية؛ حيث تصور أنها ستكون كبيرة، لذلك لم يستكمل تنفيذ الأهداف الصهيونية.

أي تصعيد سنشهده هذا العام، يتوقف على مدى رد الفعل الفلسطيني، وبالتالي العربي والإقليمي والدولي، وهل سيكون محدوداً أم بمستوى الخطر؟

لا نستطيع أن ننفي صحة تقدير موقف اليمين الإسرائيلي، بدليل أن الولايات المتحدة نقلت سفارتها من تل أبيب إلى القدس، واعترفت بضم إسرائيل لهضبة الجولان، وطرحت صفقة القرن، ولم تهبط الأرض على السماء، بل استمر الانقسام الفلسطيني وتعمق، مع تلويح بالوحدة وإجراء الانتخابات

سرعان ما تبخر، وعقدت دول عربية عدة "معاهدات أبراهام" مع إسرائيل، وقامت قطر بمواصلة التطبيع الجزئي، وكذلك السعودية، وفي النهاية سلم الجميع بنقل السفارة وضم الجولان وتعايش معه. تصنيف السيناريوهات

اعتمادًا على أحد مناهج التفكير الإستراتيجي والدراسات المستقبلية، تنقسم السيناريوهات المحتملة إلى خمسة سيناريوهات:

السيناريو الأول: بقاء الوضع الراهن، وهو عادة يحتل 50%. ففوة الأمر الواقع تجعله قويًا، إضافة إلى صعوبة التغيير، والخشية منه، والميل إلى المحافظة على ما هو في اليد، ما يعطيه نسبة كبيرة. **السيناريو الثاني:** تحسن نسبي إيجابي، وهو يحتل نسبة 20%، وهو يحدث إذا كانت هناك عوامل ومؤشرات ومتغيرات حاصلة، أو يمكن أن تحصل وتدفع به.

السيناريو الثالث: تدهور نسبي سلبي، وهو يحتل أيضا نسبة 20%، وهو يحدث إذا كانت هناك عوامل ومؤشرات ومتغيرات حاصلة، أو يمكن أن تحصل وتدفع به.

السيناريو الرابع: سيناريو المعجزة، ونسبة تحققه لا تتجاوز 5%، ولكنه إذا تحقق فإنه يحدث تغييرًا إيجابيًا كبيرًا ونوعيًا.

السيناريو الخامس: سيناريو اللعنة، ونسبة تحققه لا تتجاوز 5%، ولكنه إذا تحقق يحدث تدهورًا نوعيًا كبيرًا.

يندرج سيناريو المعجزة أو سيناريو اللعنة ضمن "سيناريو قليل الاحتمال، ولكنه إذا تحقق فيحدث تغييرًا كبيرًا"، ومن الصعب التنبؤ به واستبعاد إمكانية حدوثه كليًا.

في السنوات الماضية، كانت التحليلات والتقديرات تتجه في الغالب عند تحليل مآل الأمور في الساحة الفلسطينية إلى ترجيح سيناريو الأمر الواقع وسيناريو التدهور النسبي، وأثبتت الأحداث صحة هذه التقديرات في معظم الحالات في السنوات السابقة، ولكنها أخفقت أيضًا في العديد من الحالات كما حصل بعد انتشار وباء الكورونا الذي مثل تجسيد سيناريو اللعنة، وترك تأثيرات سلبية كبيرة على مستويات عدة، وهو سيناريو مفاجئ ولم يكن متوقعًا، وأيضًا أخفقت التحليلات والتوقعات في توقع الحرب الأوكرانية التي كان لها حتى الآن آثار وعواقب وخيمة، ولا تزال نتائجها وتداعياتها المحتملة في رحم المجهول.

السيناريوهات المتوقعة

سيناريو استمرار الأمر الواقع مستبعد، وسيناريو التصعيد هو الأقوى سنجد أن هذا السيناريو لم يعد يحتل النسبة المعتادة، بل تراجع احتمال حدوثه كثيرًا، ويرجع ذلك، بصورة أساسية، إلى تبوء أكثر حكومة متطرفة وعنصرية منذ تأسيس إسرائيل، فهي تطرح برنامجًا

متطرفاً يهدف إلى الضم والتهجير والتهويد، ومصادرة الأراضي واستعمارها واستيطانها، وتعميق الفصل العنصري، والعدوان العسكري، والمساس بالمقدسات، وخصوصاً تغيير مكانة الأقصى، وهو لا يميز بين الفلسطينيين ولا يستهدف منطقة دون أخرى، بل يستهدف كل الفلسطينيين في مختلف أماكن تواجدهم، وخصوصاً في الضفة الغربية، بما فيها القدس؛ حيث ستكون الضفة ميدان المعركة الرئيسي؛ إذ من المتوقع أن تجري خطوات كبيرة على طريق ضمها بالكامل. وسيترك توقيت الضم لرئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، "مع اختيار الوقت المناسب، ومع الأخذ بعين الاعتبار الحسابات القومية والديبلوماسية الدولية لإسرائيل"، وفق ما جاء حرفياً في برنامج الحكومة الإسرائيلية. ويستهدف برنامج الحكومة ما وراء الخط الأخضر؛ إذ سيشهد تهويداً للنقب والجليل، والمضي في وضع الفلسطيني بين الولاء وسحب الجنسية والمزيد من الحقوق المدنية، بينما سيتعرض قطاع غزة لعدوان عسكري إذا لم يلتزم بمعادلة "هدوء مقابل تسهيلات"، وكذلك يستهدف الفلسطينيين في أماكن اللجوء والشتات، من خلال متابعة العمل السابق الذي سارت عليه الحكومات الإسرائيلية السابقة وتعميقه؛ بهدف تصفية قضية اللاجئين، ورفض حقهم في العودة والتعويض، وتغيير تعريف اللاجئ، وإلغاء وكالة غوث اللاجئين، أو تغيير طبيعة عملها وتفويضها؛ حيث تركز على توطين اللاجئين في المناطق التي هجروا إليها وتسهيل لجوئهم إلى بلدان لجوء جديدة.

تدهور نسبي أم انهيار شامل

يؤدي دوراً في تراجع نسبة حدوث هذا الاحتمال، وتقدم سيناريو هي التدهور النسبي أو الكبير "اللعنة"، أن العالم مشغول في قضايا أخرى، وأهمها الحرب الأوكرانية وتداعياتها الحاصلة والمحتملة، خصوصاً خطر تحولها إلى حرب عالمية أو حرب نووية، ولو محدودة، وما ترتب عليها من أزمات تتعلق بالطاقة والتضخم والغلاء، يضاف إلى ما سبق أزمة تايوان، والمخاطر المترتبة على الأوبئة وتغير المناخ والبيئة، وما يمكن أن تؤدي إليه من نشوء نظام عالمي جديد ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب، وستؤدي نتائج الحرب الأوكرانية دوراً في تسريع أو إبطاء الولادة العالم الجديد ورسم ملامحه، فالعالم المشغول لا يريد تهوراً شاملاً في فلسطين، ولكنه سيتعايش مع سيناريو التدهور النسبي. لذلك، لاحظنا أن نتيناهو هدأ من روع وزرائه الأكثر تطرفاً بالقول "أعطوني سنتين"، في إشارة إلى الانتخابات الرئاسية الأميركية، والرهان على فوز مرشح الحزب الجمهوري؛ حيث سيفتح هذا الأبواب لتحقيق سيناريو اللعنة.

إن الحكومة الإسرائيلية ترى في هذه اللحظة العالمية جمعة مشمسية، ستحاول أن تحقق فيها أقصى ما يمكن من مخططاتها وأهدافها قبل أن تمضي نحو التطبيق الشامل لبرنامجها إلى حين أن يتبلور النظام العالمي الجديد. وهنا، نتذكر أن الحركة الصهيونية استفادت من الأحداث والحروب العالمية

الكبرى؛ إذ حصلت على وعد بلفور في الحرب العالمية الأولى، وأقامت إسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية، وعقدت اتفاق أوسلو بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وقيام النظام العالمي أحادي القطبية، الذي انفردت فيه الولايات المتحدة الأميركية بالسيطرة على العالم. لذلك، يجب أن نحذر من عواقب ما يجري في العالم في هذه المرحلة.

عالم جديد لم تتضح معالمه

إذا انتصرت روسيا ومن يدعمها سيظهر العالم الجديد بسرعة، وسيكون عالمًا متعددًا الأقطاب أكثر احتمالاً، وإذا هزمت ستتراجع احتمالات ولادة هذا العالم الجديد، وسيطول عمر السيطرة الأميركية على العالم، وإذا كانت نتيجتها لا نصر واضحًا لطرف ولا هزيمة واضحة تلحق بالطرف الآخر، فستستمر المرحلة الانتقالية التي يعيشها العالم لفترة أخرى، وهذا يعني إما تكريس الوضع الراهن على ما هو عليه من دون اتفاق، مثلما حصل في الحرب الكورية، أو التوصل إلى تسوية لا تحقق فيها لا روسيا ولا أوكرانيا كل مطالبهما.

وهنا، من المهم التدقيق بأن الحسم بأي اتجاه ونهاية الحرب لا أحد يعرف متى ستحدث في هذا العام، أم يمكن أن تستمر الحرب وتحمل أوزارها للعام الذي يليه، وربما أكثر. فعلى سبيل المثال، ليس من المتوقع أن تستفيد فلسطين، إذا لم تكن نخبها ومؤسساتها قادرة على الاستفادة من الفرصة، أو على تقليل الأضرار من الأخطار المحدقة، ولا من المضمون أن تقف روسيا مع الفلسطينيين بشكل أكبر بشكل ملموس مما عليه الآن إذا لم تجد ما يشجعها على ذلك؛ لأن هذا سيعرضها لتحمل ثمن إضافي بخسارة إسرائيل التي تربطها معها علاقات جيدة.

الصين ليست في عجلة من أمرها

كما أن الصين لا يبدو أنها ستغير سريعًا موقفها التقليدي الداعم للحقوق الفلسطينية، والمناهي باستئناف المفاوضات، وعقد مؤتمر دولي، وستحتفظ بعلاقاتها الجيدة مع إسرائيل من دون دور أساسي فاعل، خصوصًا في ظل عدم وجود عوامل تدفعها إلى غير ذلك، مثل ربط الدول العربية أو بعضها لعلاقاتها المتنامية جدًا مع الصين بتفعيل الموقف الصيني إزاء القضية الفلسطينية. فالصين لا تزال ملتزمة بنظرية الصعود السلمي، ومنتوقعة أن تصعد موقفها في السنوات القادمة حول عنوان واحد، وهو تايوان.

إيران وحزب الله: الحرب مؤجلة إلا إذا فُرضت

إذا انتقلنا إلى إيران، فسنجد أنه من غير المرجح أن تدفع الأمور نحو حرب مع إسرائيل من أجل فلسطين أو غيرها، إلا إذا بادرت إسرائيل إلى ذلك، وهذا يظهر من مراوحة المفاوضات حول الملف النووي بسبب تراجع الولايات المتحدة عن موقفها التفاوضي، وبسبب الأزمة الاقتصادية التي تترجح

تحتها بسبب العقوبات المستمرة منذ عشرات السنين، وجزء الأحداث الاحتجاجية التي تشهدها إيران منذ أشهر عدة بعد مقتل الشابة مهسا أميني، وأدت إلى نوع من التراجع في الموقف الإيراني المعتاد من الحجاب الكامل، ودور شرطة الأخلاق.

وما ينطبق على إيران ينسحب على حزب الله، الذي لن يدفع الأمور على الأغلب ومن دون استبعاد كلي إلى حرب، خصوصاً بعد ترسيم الحدود المائية، وما يشهده لبنان من وضع مأساوي وأزمات على أكثر من صعيد. لذلك، حدد زعيم حزب الله تهديده بالتدخل بكلمة "قد" يفجر المنطقة، ولم يحسم بالأمر، وذلك ردًا على تصعيد إسرائيلي في الداخل الفلسطيني، خصوصاً تغيير مكانة الأقصى.

تركيا مشغولة بالانتخابات الرئاسية

أما تركيا فهي مشغولة بالانتخابات الحاسمة التي ستجري هذا العام، والتي يحضر لها الرئيس رجب طيب أردوغان، من خلال الرقص على كل الحبال، وإعادة تحسين علاقاته مع مختلف الخصوم والأعداء، بما في ذلك التوجه إلى تسوية مع سوريا، وإعادة فتح السفارتين الإسرائيلية في أنقرة والتركية في تل أبيب، وسط توسيع وتنويع العلاقات المتعددة، وخصوصاً توسيع التبادل التجاري، مع توجيه النصح لحركة حماس وغيرها بتحديد وتنظيم تواجدتها في تركيا.

العرب ما بين التطبيع والأزمات الداخلية، والأقصى ناقوس خطر

أما الدول العربية، خصوصاً الخليجية، فهي تحاول أن تستفيد من هوامش التنافس الأميركي الصيني، مع اتجاه متزايد نحو تنويع العلاقات، وليس استبدال الحليف الأميركي والغربي بالصين وروسيا، كما يروج أو يتمنى البعض. إضافة إلى ما سبق، من الضروري معرفة أن هناك تطبيعاً عربياً بين عدد من الدول العربية وإسرائيل، أخذ مع بعضها أبعاداً أكبر من التطبيع، ويمكن أن يتم مراجعتها في محاولة لثني الحكومة الإسرائيلية عن تطبيق برنامجها للأقصى، ويمكن أن تطبع السعودية بذريعة تأجيل الضم كما يلوح ننتياهو بذلك. كما أن هناك أزمات في عدد من الدول العربية، مثل مصر والأردن، جعلها في وضع قابل للابتزاز، في الوقت الذي من المتوقع أن نشهد فيه بطناً في عملية إعادة سوريا إلى الجامعة العربية، وإعادة المهجرين، وبدء عملية الإعمار، فما تزال سوريا على الرغم من الفشل في إسقاط النظام مطالبة بتلبية شروط حتى تعود للعب دورها السابق.

اللاعب الفلسطيني العامل الأهم، ولكنه غائب

يبقى اللاعب الفلسطيني العامل الأهم، الذي يشكل القاطرة القادرة على تحريك وتفعيل اللاعبين الإقليميين والدوليين، وهو غائب أو مغيب بسبب الانقسام والتوهان، وعدم بلورة مشروع وطني يناسب

المرحلة الجديدة، ووضع إستراتيجيات قادرة على تحقيقه. لذا، فهو في وضع لا يحسد عليه. فالانقسام بين سلطتين وطرفين لا يزال سيد الموقف، أحدهما يخشى من المواجهة على الرغم من أنها مفروضة، ويلعب وفق قواعد اللعبة السابقة عندما كانت هناك عملية سلام، بل يكتفي بالواجهة الدبلوماسية والقانونية الدولية مع إدراكه سقفاها المحدود، ويتجنب المقاومة الشاملة وتوفير متطلباتها من رؤية شاملة، ومسار جديد، ووحدة على أساس شراكة حقيقية، وإرادة مستعدة للصدوم والمواجهة. أما الطرف الآخر فهو انتظاري من دون برنامج واضح، ويتذبذب بين الاضطرار للمواجهة أحياناً، وانتظار استجابة الطرف الأول عبر اتفاق بينهما في أحيان أخرى، والمبادرة إلى المواجهة في حالات قليلة، أو يطالب باللجوء إلى الاحتكام إلى الانتخابات، مع إدراكه أن الانتخابات لم تكن ولن تكون الآن حلاً، بدليل أنها جرّبت وكانت منصة لوقوع الانقسام، وأصبحت الآن مستبعدة أكثر في ظل حكومة إسرائيلية لا تريد، أكثر بكثير من سابقتها، استمرار أو تعميق أي مظهر للهوية الوطنية الفلسطينية والكيان الفلسطيني الموحد.

في هذا السياق، من المستبعد أن نشهد انتفاضة شاملة أو مقاومة واسعة في الضفة، أو تكراراً لمعركة سيف القدس؛ لأن النظام السياسي ومكوناته، بما فيها فصائل المقاومة، غير مستعد لقيادة الانتفاضة وتصعيد المقاومة، ليس لإعطاء المدى اللازم لنضج مقاومة الضفة، وإنما لأن السلطة في غزة تقيد إمكانات اللجوء إلى المقاومة؛ نظراً إلى الثمن الباهظ للجمع ما بين السلطة والمقاومة المسلحة، من أي مواجهة عسكرية في ظل الاحتلال الفادح في موازين القوى، إضافة إلى استمرار التنسيق الأمني المعيق جداً بين السلطة والاحتلال، وغياب أو ضعف العمق الإستراتيجي العربي والإقليمي والدولي الداعم للمقاومة المسلحة.

المقاومة بين خيارات أحلاها مر

طبعاً، ممكن أن تضطر المقاومة إلى تكرار معركة سيف القدس في حالات عدة، منها إذا قامت الحكومة الإسرائيلية بخطوات كبيرة إزاء تغيير مكانة الأقصى، أو الضم أو التهجير، أو ارتكاب مجازر كبيرة، أو إذا استدرجت المقاومة لحرب من خلال اغتياالات أو شن عدوان على غزة على خلفية تحميلها المسؤولية عن استمرار المقاومة وتصعيدها في الضفة. فالمقاومة بين نيران: المبادرة إلى المعركة العسكرية في وقت غير مناسب، أو التعرض لعدوان عسكري، أو المضي في مراكمة القوة وفي سياسة النأي بالنفس استجابة لحاجات الناس للعيش والتقاط الأنفاس، وانتظاراً لوقت ملائم يحدث بعد توفر الظروف المناسب لانخراط الأمة ومحور المقاومة في المعركة.

سيناريو التصعيد "التدهور النسبي"

يعد هذا السيناريو هو الأكثر احتمالاً في العامين القادمين، وهو يعني تدهور الأمور بشكل ملموس من دون انهيار كامل ولا انفجار يصعب السيطرة عليه، وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: لأن الحكومة تحتاج إلى وقت حتى تغير النظام في إسرائيل؛ حتى يهيمن اليمين القومي والديني على مفاصل النظام السياسي وعلى الدولة العميقة، ويقضي على الهوامش الليبرالية والعلمانية، وما يتطلبه ذلك من تحجيم، وحتى إلغاء سلطة المحكمة العليا، وتغيير نظام التعليم، واستكمال خلق الحقائق على الأرض التي تجعل خطوة بحجم الضم القانوني للضفة أو مناطق (ج) ممكنة. كما هي بحاجة إلى السيطرة على الدولة العميقة التي تفضل التصرف وفق قواعد العمل المعمول بها، وستقاوم اتخاذ خطوات متطرفة مرة واحدة.

ثانياً: أي خطوات دراماتيكية لن تضمن استمرار موقف القيادة الفلسطينية بالانتماء السائدة، بل قد تدفعها مضطرة إلى اتخاذ خطوات غير مألوفة نحو الوحدة وتغيير المسار، مثلما حصل بعد طرح صفقة ترامب، التي تم التراجع عنها فوراً بعد سقوط دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية؛ لأنها إذا لم تفعل ذلك فستكون معرضة جدياً للانهيار.

ثالثاً: ستعارض الإدارة الأمريكية الحالية أي خطوات إسرائيلية دراماتيكية، من دون أن تذهب إلى حد معاقبة إسرائيل بقوة إذا قامت بها، بل ستبذل جهوداً لمنعها من القيام بها؛ لأنها تخشى من أن يؤدي ذلك إلى انهيار الوضع الفلسطيني، وخصوصاً السلطة ومسار التسوية وما يسمى "حل الدولتين"، ويفتح الباب لحروب لا داعي لها وغير مطلوبة في الوقت الحالي، في ظل الحرب الأوكرانية والانشغال بملفات أخرى.

وهناك خشية من انهيار السلطة إذا واصلت الحكومة سياساتها العقابية ضد السلطة، بما فيها منع إقامة المشاريع في منطقة (ج)، وملاحقة المنظمات الحقوقية والأهلية، والاقطاع من أموال المقاصة؛ حيث وقع بتسلييل سموتريتش، وزير المالية الإسرائيلي، على قرار باقتطاع 139 مليون شيكل من أموال الفلسطينيين. وقال في رده على سؤال حول ما إذا كان يخشى أن تؤدي مثل هذه الخطوات إلى انهيار السلطة: "بقدر ما تشجع السلطة الفلسطينية الإرهاب وهي عدو، فليس لدي مصلحة في استمرار وجودها"، موضحاً أن هذه هي بداية العقوبات. وقال أيضاً: "إن السيادة الإسرائيلية ستفرض على يهودا والسامرة"، وعلى الفلسطينيين العيش بصفتهم سكاناً وليسوا مواطنين، وليديروا حياتهم اليومية من خلال إدارات محلية من دون أي مظاهر قومية".

وما ينطبق على الولايات المتحدة ينطبق على أوروبا، وتحديداً على عدد من البلدان الأوروبية، مثل فرنسا وألمانيا وإسبانيا، التي تخشى من عواقب انهيار الوضع الفلسطيني على الأمن والاستقرار

والسلام في المنطقة، وما سيؤدي إليه من عدم استقرار في الأردن، وموجات جديدة من الهجرة إلى أوروبا.

رابعاً: إن الدول العربية، بما فيها وعلى رأسها الدول المطبعة والمستعدة للتطبيع، لن تقبل خطوات دراماتيكية إسرائيلية، خصوصاً فيما يتعلق بتغيير مكانة الأقصى، وهذا تبين من ردة الفعل الإماراتية على زيارة إيتمار بن غفير إلى الأقصى، وهذا يمكن أن يعرقل أو حتى يوقف قطار التطبيع، في ظل أن نتنياهو يعطي أولوية للتطبيع، فضلاً عن أن برنامج حكومته أكد ذلك، ويحاول أن يغري السعودية بالتطبيع من خلال تلويحه بتأجيل الضم، وقيام تحالف عربي إسرائيلي أميركي ضد إيران.

متى يمكن أن يحدث سيناريو المعجزة؟

يتحقق سيناريو المعجزة إذا اندلعت انتفاضة فلسطينية شاملة، تعتمد بشكل رئيسي على المقاومة الشعبية، من دون أن تستبعد المقاومة المسلحة، ولكن بشكل ثانوي؛ حيث تستخدم للدفاع عن النفس في حال شن عدوان عسكري على قطاع غزة، أو ضد اعتداءات قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين المسلحين، على أن يكون لهذه الانتفاضة هدف مركزي واقعي واحد، مثل إنهاء الاحتلال وإنجاز الاستقلال الوطني والسيادة لدولة فلسطين، كما تضع أهدافاً مباشرة وفرعية عديدة، مثل: وقف الاستعمار الاستيطاني والتصدي له في مختلف أماكن تواجده، خصوصاً في الضفة، والرباط في الأقصى والتصدي لاعتداءات ومخططات المستوطنين، ومنع تغيير مكانة الأقصى؛ أي منع استمرار وترسيم التقسيم الزمني والمكاني، وكذلك إحباط مخطط فرض المساواة بين اليهود والمسلمين، وحماية المناطق المعرضة للمصادرة والاستيطان والتهويد، وتوفير عوامل الصمود واستمرار التواجد الشعبي الفلسطيني والمقاومة الشاملة.

سيناريو المعجزة بحاجة إلى بلورة رؤية شاملة، وإحياء المشروع الوطني، وتبني إستراتيجيات مشتركة، ومؤسسة وطنية وقيادة وطنية واحدة، على أرضية إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة، على أساس الشراكة، وهذا السيناريو مستبعد. ويساعد على تحقيق هذا السيناريو حدوث تغير إيجابي في الوضع العربي، أو في بلدان عربية، أو في بلد عربي على الأقل من البلدان المؤثرة، وكذلك حدوث تغيير إيجابي إقليمي أو دولي، وهو سيناريو مستبعد هذا العام، ولكنه إذا تحقق فمن شأنه تغيير قواعد اللعبة كلها.

متى يمكن أن يحدث سيناريو اللعنة؟

يتحقق هذا السيناريو إذا استمر الوضع الحالي الداخلي الفلسطيني، وإذا تعمق الانقسام، ونشب صراع واقتتال فلسطيني على خلفية المنافسة على الخلافة يؤدي إلى فوضى وفتان أمني، وتعددية في السلطات، وانهيار أو حل السلطة، بما يشق الطريق لبدائل عربية ودولية، وعودة الوصاية العربية

على السكان تحت السيادة الإسرائيلية، في محاولة لتجنب تهجير ملايين الفلسطينيين، وهو وارد ضمن النتائج المحتملة لسياسات هذه الحكومة، ولكنه مستبعد على المدى المباشر؛ لأن وجود السلطة حاجة عربية وأميركية ودولية وإسرائيلية، وكما لاحظنا رفض نتناهو ما طالب به بعض وزرائه باتخاذ إجراءات أشد ضد "الإرهاب الديبلوماسي"، الذي تشنه السلطة على إسرائيل في المحافل الدولية، وبلغ السلطة في القنوات المفتوحة بأن إسرائيل لا تريد انهيارها. ويمكن أن يظهر هذا السيناريو من خلال اعتماد السلطة سياسة الانتظار والتكيف، واستبعاد المواجهة. وأخيراً، على الرغم مما تقدم، يمكن أن يكون تشكيل الحكومة الكهانية فرصة تاريخية لبداية هزيمة الحركة الصهيونية، إذا تم توفير مقومات المواجهة المطلوبة على أساس تبني تغيير المسار، وجعل الاحتلال ومن يدعمه يخسر. أما التكيف والانتظار والمواجهة الشكلية أو المغامرة، فإنها تجعل سيناريو التصعيد يتقدم بسرعة أكبر نحو تحقق سيناريو اللعنة.

مركز مسارات، رام الله، 2023/1/10

٢٤ . التصويت الأممي لصالح فلسطين

د. محمد علي السقاف

لم يكذ «يجف حبر» قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالموافقة على الطلب الفلسطيني بدعوة محكمة العدل الدولية للنظر في مسألة الاحتلال الإسرائيلي لأراضي فلسطينية، اعتبرت بتوقيتها أنها رسالة قوية وُجّهت إلى حكومة نتناهو الجديدة وإذا بالوزير الإسرائيلي للأمن القومي إيتمار بن غفير يقوم بانتهاك حرمة المسجد الأقصى. وكأنه بذلك يتحدى القرار الأخير للأمم المتحدة، ويعتزم تغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى.

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة مساء الجمعة 30 ديسمبر (كانون الأول) العام الماضي قراراً يقضي بطلب من محكمة العدل الدولية أن تصدر فتوى بشأن الآثار المترتبة على انتهاكات إسرائيل المستمرة لحق الشعب الفلسطيني بنقل المصير. وجاء طلب الاستجابة لمشروع قرار قدمه المندوب الفلسطيني للجمعية العامة، ما أبعاد هذا القرار؟ ولماذا قدم الطلب إلى محكمة العدل الدولية؟ وبأي صفة تقدم بالطلب مندوب فلسطين؟ هل فلسطين عضو كامل العضوية في الأمم المتحدة؟ وإن لا فما وضعها القانوني في الأمم المتحدة؟ وما أسباب توقيت اتخاذ ذلك القرار وملاساته وردود الفعل من إسرائيل والأطراف الأخرى سواء تلك التي أيدت القرار أم اعترضت عليه؟ فقد أيد القرار 87 دولة من أصل 193 دولة عضواً في الجمعية العامة، وجاء اعتراض 26 دولة وامتناع 53 دولة عن التصويت. وقد أوضحت نشرة «أخبار الأمم المتحدة» حول ماهية الفتوى التي ينبغي أن تصدرها

محكمة العدل الدولية بالتذكير بمشروع القرار الأول المعنون «الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية»، وقد قررت الجمعية العامة في الفقرة 18، ووفقاً للمادة 96 من ميثاق الأمم المتحدة، أن تطلب من محكمة العدل الدولية، عملاً بالمادة 65 من النظام الأساسي للمحكمة، أن تصدر فتوى بشأن المسألتين التاليتين، مع مراعاة قواعد ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة... وفتوى المحكمة المؤرخة 9 يوليو (تموز) 2004 والمقصود بها هنا فتوى محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة والتي قررت فيها أن الجدار الإسرائيلي العازل غير قانوني، ورفضت إسرائيل هذا الحكم، واتهمت المحكمة بأن لها دوافع سياسية. وعبر القرار الجديد الذي اعتمد يوم الجمعة الماضي عن قلق الجمعية العامة الشديد إزاء «إمعان إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في انتهاك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني بشكل منهجي بما في ذلك الانتهاكات الناجمة عن الاستخدام المفرط للقوة والعمليات العسكرية.... وأكدت الجمعية العام ضرورة منع جميع أعمال العنف والمضايقة والاستفزاز والتحرير التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون المتطرفون وجماعات المستوطنين المسلحين خصوصاً ضد المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال «وهناك فقرة وكأنها كتبت استباقياً بحث الطرفين على «التزام الهدوء وضبط النفس والامتناع عن القيام بأعمال استفزازية وعن التحريض ونبد لغة الخطاب الملتهبة للمشاعر وخصوصاً في المناطق ذات الحساسية الدينية والثقافية، بما في ذلك القدس الشرقية...» وكأن هذه الفقرات الأخيرة فصلت واستبقت خصيصاً تشكيل حكومة نتياهو الجديدة المتطرفة.

وقد صوتت الدول العربية لصالح القرار بالإجماع، ورحب به المندوب الفلسطيني في الأمم المتحدة رياض منصور، واعتبر أن التصويت قد بعث برسالة إلى حكومة نتياهو الجديدة في شأن نيتها تعزيز السياسات الاستيطانية والعنصرية. وعارضت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وكندا وإيطاليا وأستراليا والنمسا والمجر والتشيك وغواتيمالا وإستونيا القرار بينما امتنعت فرنسا عن التصويت.

وفي بيان صدر في الليلة التالية من مساء السبت قال نتياهو إن «الشعب اليهودي ليس محتلاً على أرضه ولا محتلاً في عاصمتنا الأبدية القدس، ولا يوجد قرار للأمم المتحدة يمكن أن يشوه تلك الحقيقة».

وكان جلعاد أردان سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة قد قال في بيان قبل التصويت: «لا يمكن لأي هيئة دولية أن تقرر أن الشعب اليهودي شعب محتل في وطنه. وأي قرار من هيئة قضائية تتلقى تفويضها من الأمم المتحدة المفلسة أخلاقياً والمسيسة هو قرار غير شرعي تماماً».

ولا شك أن نتياهو ومندوب إسرائيل في الأمم المتحدة يعلمان أن الجمعية العامة للأمم المتحدة التي يصفانها الآن بالمفلسة أخلاقياً هي التي أقرت في 29 نوفمبر (تشرين الثاني) سنة 1947 مشروعاً يدعو إلى إقامة دولة يهودية.

وبحسب صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية فإن عدم دعم الدول الغربية الكبرى للتصويت لصالح القرار يساعد إسرائيل لاحقاً على حشد بعض تلك الدول إلى تقديم آراء إلى المحكمة ضد «تقنين الصراع»؛ لأن المحكمة من المتوقع حاجتها بين عام إلى عامين قبل إصدار فتاوها التي لن تكون ملزمة قانوناً كما سنشير لاحقاً إلى ذلك. ولهذا السبب تسعى إسرائيل إلى قيام الدول الغربية المعارضة إلى إرسال رسالة إلى قضاة محكمة العدل الدولية مفادها أن العالم المتقدم ضد تلك الخطوة الفلسطينية لأنها لن تسهم في عملية السلام وقد تؤدي فقط إلى التصعيد.

وهنا يمكن إثارة سؤالين حول موقف بعض الدول الكبرى وإسرائيل. تعمدنا تفصيل ما جاء في نشرة «أخبار الأمم المتحدة» لحيثيات القرار الأممي وكله يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي... إلخ، وفي الأساس قد أسهمت تلك الدول الكبرى في صياغته فلماذا إذن حين يطلب الأمر تطبيقه على إسرائيل تتنصل عنه في حين تستند إليه لتبرير مطالبها باحترامها في الأزمة الأوكرانية وغيرها من الأزمات؟ وبخصوص إسرائيل لماذا تسعى إلى وقوف الدول بجانبها وهي تدعي أن القرار غير ملزم مثل قرارات مجلس الأمن وهو هنا ليس إلا مجرد رأي استشاري وسبق أن تجاهلت القرار الاستشاري لعام 2014. تعلم إسرائيل في مجلس الأمن هناك من سيدافع عن مواقفها باستخدام حق النقض. وترى خطورة الاتجاه في تطور مفاهيم القانون الدولي وكمثال مطالبة مايكل لينك المقرر الخاص للأمم المتحدة بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية باعتبار إنشاء المستوطنات الإسرائيلية جريمة حرب بموجب نظام المحكمة الجنائية الدولية. والأهم من كل ذلك أن فلسطين منذ 30 سبتمبر (أيلول) 2015 أصبح علمها يرفرف في الأمم المتحدة بجانب أعلام الدول الأعضاء 193، صحيح أنها لم تقبل عضويتها بعد ولكن فلسطين بقرار من الجمعية العامة في نوفمبر 2012 انتقلت إلى صفة الدولة «المراقبة» Etat observateur.

وتجدر الإشارة أنها عضو كامل العضوية في منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة وكذلك في محكمة الجنايات الدولية ناهيك بالطبع عن عضويتها في المنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية ومنظماتها والمنظمات الإسلامية... إلخ.

وهذا التطور الحثيث يسبب حالة قلق لدى إسرائيل بأنها إن قبلت عضويتها كاملة في الأمم المتحدة فإمكانها لاحقاً أن ترشح ضمن الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن الدولي.

في الخلاصة يشهد العالم اليوم تغيرات شاملة سواء في موازين القوى الدولية وفي مفاهيم القانون الدولي الذي يتأقلم مع متطلبات التغييرات الدولية، وقد نشهد ربما بنوع بالتقاول اقتراب نهاية فكرة أن إسرائيل مدعومة بالدول الكبرى فوق القوانين الدولية، وستكون هناك بداية مرحلة جديدة ومعاملتها مثل بقية الدول دون استثناء.

الشرق الأوسط، لندن، 2023/1/10

٢٥. كاريكاتير:

ابن الشعب... ابو رعد



القدس، القدس، 2023/1/10